الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي[١]

١٥- وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِـي لِشَبَهٍ مِـنَ الْحُـرُوْفِ مُـدْنِي

يعني أن الاسم على قسمين[٢]: منه معرب ومنه مبني، وقدم المعرب لأنه الأصل، و(**معرب**) مبتدأ وخبره منه، و(**مبني**) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ومنه ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وانه لا يبنى إلا لعلة، نبه على ذلك بلام التعليل فقال: (**لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوْفِ**) ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله: (**مدني**) والشبه غير المدني ما عارضه شيء كأي الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة، والإضافة من خواص الأسماء فألغي شبه الحرف. ثم قال:

١٦-كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِـي هُنَـا

١٧- وَكَنِيَابَـةٍ عَـنِ الْفِعْـلِ بِـلا تَـأَثُّرٍ وَكَافْتِقَـارٍ أُصِّـلا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام[٣]:

الأول: الشبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين وهو المشار إليه بقوله: (**كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا**) أي في الاسمين من قولك: جئتنا وهما التاء ونا، فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد، ونا مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين.

الثاني: المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله (**والمعنوي**) أي والشبه المعنوي (**في متى وفي هنا**) أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كان استفهاما، وأن الشرطية إن كانت شرطا، وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

---

(١) الأصل في الأسماء الإعراب؛ ولذلك بدأ به الناظم في ترجمة هذا الباب، فقال: المعرب، والمبني، ولكنّه حين بدأ في التفصيل، وتعريف كل واحد منها بدأ بالمبني؛ لأن المبني مُنحصر في بعض الأسماء، أما المعرب فغير مُنحصر.

(٢) **ينقسم الاسم إلى قسمين:**

١- مُعْرَب، وهو: ما سَلِم من شَبَه الحروف، وتغيَّرت حركة آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.

٢- مَبْنِيّ، وهو: ما أشبه الحرف، ولم تتغيرّ حركة آخره، وإن تغيّرت العوامل الداخلة عليه.

علَّة بناء الاسم

الأصل في الاسم الإعراب؛ وعلة بنائه مشابهته الحرف شبهاً قويًّا يقربُّه منه.

الثالث: الشبه الاستعمال والمراد به إن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال إنها أشبهت أن في كونها عاملة غير عمولة وهو المشار إليه بقوله: (**وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ**) فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل، لأن الفعل عامل غير معمول فيه، وما ناب عنه كذلك، و لم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فقط، فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها، وكونها كذلك يستلزم أن. واحترز بقوله: (**بلا تأثر**) من المصدر النائب عن الفعل، فإنه مؤثر للفعل، الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره مؤصلا كالموصولات وهو المشار إليه بقوله: (**وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا**) واحترز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل نحو: مررت برجل يكتب، إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها.

ثم قال:

١٨- وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل تقديمه لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب.

وقوله[1]: (**وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا**) يعني: أن ما سلم (**مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ**) في الأوجه المذكورة هو معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهر الإعراب ومقدر، أتى

---

(١) **أقسام المعرب باعتبار الصّحة، والاعتلال**

الاسم المعرب: هو ما سلم من شبه الحرف، وينقسم إلى قسمين:

١- صحيح، وهو: ما ليس آخره حرف علّة، نحو: أرض، وَلَد، عَالِم، كُفْء.

٢- مُعْتل، وهو: ما كان آخره حرف علّة، أو همزة قبلها ألف زائدة، نحو: الفتى، القاضي، الإملاء، الحذاء، سُمًا.

ملاحظة: كلمة (سُمًا) لُغَة في الاسم، وفيه ست لغات: (ضَمّ الهمزة وكَسرها)، نحو: اُسْم، وضم السين وكسرها، نحو: سُم،(وضمّ السين وكسرها أيضا، مع التنوين)، نحو: سُمًا، كقولك هدًى.

أقسام الاسم المعرب باعتبار التَّمَكُّن وعدمه

ينقسم المعرب بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المتمكن أمكن: الاسم المعرب الذي يُنَوَّن تنوين تمكين (الثابت في الاسمية من غيره) فلا يشبه الحرف، ولا الفعل، وهو المنصرف، كزيد، ورجلٍ، وفَرَسٍ.

الثاني: المتمكن غير أمكن: الاسم المعرب الذي لا ينوَّن، وهو غير أمكن لمشابهته الفعل، والحرف في عدم التنوين. وهو الممنوع من الصرف، نحو: أحمد، ومساجد، ومصابيح.

الثالث: غير المتمكن: الاسم المبني؛ وذلك لأنه أشبه الحرف في البناء، وعدم التنوين، وأشبه الفعل كذلك في عدم التنوين.

بمثال من الظاهر وهو: (**أرض**)، ومثال من المقدر وهو: (**اسما**) مقصورًا. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم. ثم قال:

١٩- وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

لما فرغ من مبني الأسماء ومعربها، شرع في مبني الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها وهو فعل الأمر والماضي[١]، فالماضي مبني عل الفتح إن كان صحيح الآخر: ضرب، والأمر على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب، أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغز، واخش، وارم، ويجوز في قوله: (**ومضى**) الرفع والجر والرفع أقيس، لأن التقدير: وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه، وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله: (**بنيا**) للتثنية.

ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله: (**وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا**).

٢٠- مِنْ نُونِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

يعني[٢]: أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الإناث نحو: الهندات يرعن، أو نون التوكيد نحو: هل تقومن؟ ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشرا للفعل لم

---

(١) **الأفعال الـمبنية نوعان:**

١- ما اتُّفقَ على بنائه، وهو الفعل الماضي. وهو مبنـي؛ لأن الأصل في الأفعال البناء. وعلاماته:

أ- مبني على الفتح (وهو الأصل): إذا كان مـجرّداً، أو اتصل به (تاء التأنيث) أو (ألف الاثـنين) نـحو: ذَهَبَ، ذهبَتْ، ذهـبَا.

ب- مبني على السكون: إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نـحو: ذَهبْتُ، ذَهبْنَا، ذَهبْنَ.

ج- مبني على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، نـحو: ذهبُوا.

٢- ما اختُلفَ في بنائه، وهو فعل الأمر، مبنـي عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين وعلاماته:

أ- مبني على السكون (وهو الأصل): إذا كان صحيح الآخر ومجرّداً، أو اتصل به (نـون النسـوة) نـحو: اضربْ، اضربْنَ.

ب- مبني على حذف حرف العلّة (نيابة عن السكون): إذا كان الفعل معتلا ناقصـاً، نحـو: ادْعُ، اسْعَ، ارْمِ.

ج- مبني على حذف النون (نيابة عن السكون): إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: اذهبوا، اذهبـا، اذهبـي.

د- مبني على الفتح (نيابة عن السكون): إذا اتصل به نون التوكيد، نحو: اكتبَنَّ.

(٢) **اعراب وبناء الفعل المضارع:**

الفعل المضارع معرب إذا لم تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرًا، وإذا لم تتصل به نـون النسـوة نـحو: يذهبُ، لم يذهبْ، يذهبون، لن يذهبوا.

يقيده، ولما كان نون التوكيد يوجد غير مباشر للفعل وغير مباشر، وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشرا، نبه على ذلك بقوله: مباشر، وفهم منه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فل من الفعل بملفوظ به نحو: هل تقومان؟ أو مقدر نحو: هل تقومن يا زيدون؟ وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

٢١- وَكُلُّ حَرْف مُسْتَحقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(وَكُلُّ حَرْف مُسْتَحقٌّ لِلْبِنَا) يعنِي[1]: أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه.

=

ويكون الفعل المضارع مبنياً في حالتين:

١- إذا اتصلت به نون النسوة (يُبنى على السكون) نحو: الأمهات يُرْضِعْنَ.

٢- إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة اتصالا مباشرًا (يُبنى على الفتح) فاتصاله المباشر بالنون الثقيلة، نحو: هل تضرِبَنَّ؟ وبالنون الخفيفة، نحو: هل تضرِبَنْ؟

المراد بالاتصال المباشر

المراد به أن تتصل النون بالفعل المضارع اتصالا مباشرًا دون وجود فاصل بينهما، فإذا فصل بينهما بـ(واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين) فالاتصال غير مباشر سواء أكان الفصل لفظياً، نحو: (لتبلوُنَّ)، و (ولا تَتَّبِعَانِّ)، و(إمَّا تَرَينَّ)، أوكان الفصل تقديرياً، نحو: الطلاب يذهبُنَّ، وأنت تذهبِنَّ. وفي هذه الحالة يكون الفعل المضارع معرباً لا مبنياً؛ بسبب أن الاتصال غير مباشر.

(١) الحروف كلها مبنية؛ لأن معناها مستفاد من لفظها في الجملة بدون حاجة إلى الإعراب، بخلاف المعرب الذي يحتاج إلى الإعراب للدلالة على معناه.

العلامة الأصلية في البناء

العلامة الأصلية في البناء: السكون؛ لأنه أخف من الحركة؛ ولذلك دخل على الكلمة بأنواعها الثلاثة: الاسم، نحو: كَمْ، والفعل، نحو: قُمْ، والحرف، نحو: هلْ.

علامات البناء

١- السُّكون، في الاسم نحو: كمْ، ومَنْ، ومَا. وفي الفعل نحو: درسْنَ، يدرسْنَ، ادرسْ. وفي الحرف نحو: هَلْ، ومِنْ.

٢- الكسر، في الاسم نحو: هؤلاء، حَذَامِ، ونَوَارِ، أمسِ (إذا أردت اليوم الذي قبل يومك). وفي الحرف (لام التعليل) نحو: خرجتُ لأَشربَ، و(لام الأمر)، نحو: ليقرأْ كلُّ طالب درسَه.

٣- الضَّم، نحو: حيثُ. والفعل نحو: جلَسُوا، جلسُوا. والحرفَ نحو: حرفُ الجر (منذُ).

٤- الفتح، الاسم نحو: أينَ، هوَ. والفعل نحو: درَسَ. والحرف نحو: إنَّ، كأنَّ.

ثم قال: (**وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**) أصل كل مبني كان أو فعلاً أو حرفًا أن يبنى على السكون، ولا ينتقل منه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره وقوله:

٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالْسَّاكِنُ كَمْ

أي: ومن المبني ما يبنى على الفتح كأين، أو على الكسر كأمس، أو على الضم كحيث، أما (**أين**) فاسم وبني لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمز إن كانت شرطا، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعا لحركة الهمزة، وأما (**أمس**) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى آل، وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو: ذهب أمسنا، لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين، وأما (**حيث**) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبدا، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد، وأما (**كم**) فاسم وبنيت على الأصل الذي هو السكون وهو المنبه عليه بقوله: (**وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**) وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على رب، أو لشبهها بكم الاستفهامية.

ثم قال:

٢٣- وَالْرَّفْعَ وَالْنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: (**وَالْرَّفْعَ وَالْنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لاسْمٍ وَفِعْلٍ**) ومثل الفعل بقوله: (**نَحْوُ لَنْ أَهَابَا**) وهو مضارع هاب من الهيبة، ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

٢٤- وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(**وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ**) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (**كما قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**). وقوله:

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

يعني: أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعًا، وبالفتحة نصبًا، وبالكسرة جرًا[1]، ثم مثل قوله: (**كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ**) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة، والله مضاف إليه وهو

---

(١) **أنواع الإعراب أربعة**: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. وعلاماته في الأسماء والأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم خاصّ بالأسماء، وهو الجر، نحو: مررت بزيد.

٢- قسم خاصّ بالأفعال، وهو الجزم، نحو: لم أخرُجْ.

مجرور بالكسرة، وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة، ويسر خير عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون، ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال:

٢٦- وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِـــرْ يَنُوْبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِـــي نَمِـــرْ

هذه العلامة التي ذكرها هي الأصل في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوْبُ)** ثم مثل بمثال وهو: **(نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)** **(فأخو)** فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة، و**(بني)** مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة[1].

ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

٢٧- وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِـــبَنَّ بِـــالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

يعني: أن الواو تنوب عن الضمة، والألف تنوب عن الفتحة، والياء تنوب عن الكسرة، فيما أصف لك أي فيما أذكر بعد هذا البيت وهي ستة أسماء، أشار إلى اثنين منها بقوله:

=

٣- قسم مشترك بينهما، وهو الرفع، والنصب، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ.

علامات الإعراب

تنقسم العلامات إلى قسمين:

١- العلامات الأصلية: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، والسكون للجزم.

٢- العلامات الفرعية.

العلامات الفرعية في الأسماء هي:

أ- الواو: علامة رفع في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة.

ب- الألف: علامة رفع في المثنى، وعلامة نصب في الأسماء الستة.

ج- الياء: علامة جر في الأسماء الستة، وعلامة نصب، وجرّ في جمع المذكر السالم، والمثنى.

د- الفتحة نيابة عن الكسرة: علامة جرّ في الممنوع من الصرف.

هـ- الكسرة نيابة عن الفتحة: علامة نصب في جمع المؤنث السالم.

والعلامات الفرعية في الأفعال علامتان:

أ- ثبوت النون: علامة رفع في الأفعال الخمسة، وحذف النون: علامة نصب، وجزم فيها.

ب- حذف حرف العلّة: علامة الأمر، والجزم في الفعل المعتل الناقص.

(١) **الأسماء الستة، هي:** أبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، و هَنٌ، وفُو، وذو.

علامات إعرابها: تُعرب بالحروف على المشهور، فالواو للرفع، نحو: جاء أبوك، والألف للنصب، نحو: رأيت أبا زيد، والياء للجر، نحو: ذهبت إلى أبيه.

٢٨- مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيْمُ مِنْهُ بَانَا

فقوله: (**إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**) أي: إذا أظهر الصحبة نحو: جاءني ذو مال. أي: صاحب مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال، واحترز به من (**ذو**) بمعنى الذي في لغة طيء، فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال[1].

وقوله: (**وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيْمُ مِنْهُ بَانَا**) أي: إذا ذهبت منه الميم نحو: هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك، واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركات نحو: هذا فمك، ورأيت فمك، ونظرت إلى فمك، ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال:

٢٩- أَبٌ آخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالْنَّقْصُ فِي هذَا الأَخِيْرِ أَحْسَنُ

فـ(**أب**) مبتدأ، و(**أخ**) معطوفان عليه بحذف العاطف، و(**كذاك**) خبر المبتدأ، و(**هن**) مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذلك فتقول: هذا أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميك، وهذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك، والحم أبو زوج المرأة، والهن كتابة عما يستقبح كالفرج، ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الإنابة بالحروف فقال: (**وَالْنَّقْصُ فِي هذَا الأَخِيْرِ أَحْسَنُ**).

٣٠- وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني: أن النقص في (**هن**) وهو الإعراب بالحركات الثلاثة في نون أحسن من إعرابه بالواو واقعًا، والألف نصبًا، والياء جرًا، وأن النقص فـ(**أب وأخ وحم**) يقل، والقصر أشهر فيها من النقص.

---

(١) يُشترط لإعراب (ذو) بالحروف أن تكون بمعنى (صاحب)، نحو: جاءني ذو مال (أي: صاحب مال) وهذا المراد من قوله: (إن صُحبة أبانا) أي: إن أَفْهَمَ صُحْبة.

واحترز بهذا الشرط من (ذو) الطائية؛ فإنها لا تُفْهِمُ صُحْبة، بل هي بمعنى (الذي) وهي مبنية على الواو رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو: جاءني ذو قَامَ، ورأيت ذو قَامَ، ومررت بذو قَامَ. ومنه قول الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِن ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

الشاهد: في قوله (من ذو عندهم)، فإن (ذو) في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة.

ويشترط لإعراب (فو) بالحروف أن تكون خاليةً من الميم، نحو: هذا فوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه. وهذا مراده من قوله: (والفم حيث الميمُ منه بانا) أي: انفصلت منه الميم.

ملاحظة: إذا لم تحذف الميم من (فم) أُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة، نحو: هذا فَمٌ، ورأيت فماً، ونظرت إلى فمٍ.

فمن النقص قوله[١]: [الرجز]

بِأَبِه اقتَدَى عَدي في الْكَرَمْ ومَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

ومن القصر قولهم في المثل[٢]: (مُكْرَهُ أخاكَ لا بَطَلُ)

فأخاك مبتدأ، ومكره خبر مقدم.

وقوله: (**وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ**) يعني: أن النقص يقل في أب وتاليه وهما: أخ وحم، وفاعل يندر ضمير يعود على النقص، و(**قصرها**) مبتدأ وخبره (**أشهر**) و(**من نقصهن**) متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل.

ثم قال:

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتَلا

الإشارة بذا إلى الإعراب بالحروف، يعني: أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قام أبوة زيد،

---

(١) لرؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: "بأبه اقتدى عدي": أراد به عدي بن حاتم الطائي وهو صحابي جليل. "الظلم" وضع الشيء في غير محله، وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: "من أشبه أباه فما ظلم".

المعنى: أن عدي بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائي في الجود والكرم، فمن يشابه أباه، ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء؛ لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله.

الإعراب: "بأبه" جار ومجرور متعلق باقتدى. "اقتدى عدي" فعل وفاعل "في الكرم" جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا "ومن" اسم شرط "يشابه" فعل مضارع فعل الشرط وفاعله مستتر فيه "أبه" مفعول به ومضاف إليه "فما" الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية "ظلم" فعل ماض فاعله مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه في الموضعين بحذف اللام معربا بالحركات، فهذا لغة العرب.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٢، ابن عقيل ١/ ٢٢، وابن دواد، والسندوبي، والاصطنهاوي، وابن هشام ١/ ٢٢، والسيوطي في شرحه ص٩، وفي همع الهوامع ١/ ٢٩.

(٢) ورد هذا في مجمع الأمثال ج٢ ص٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبي حنش خال بيهس الملقب بنعامة، حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل. فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن في طبعه شجاعة.

يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

الشاهد: في "أخاك" فإنه مقصور معرب بالحركات المقدرة على الألف.

ورأيت أخاه، ومررت بحميها، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، و(**شرط**) مبتدأن وخبره (**أن**) وصلتها، و(**لا**) عاطفة، والمعطوف عليه محذوف وتقديره: أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء.

ثم مثل بقوله: (**كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتلا**) فأخ مضاف إلى أبيك، وأب مضاف لكاف الضمير، وذا مضاف إلى اعتلا، وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم، لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثنى وما ألحق به وهو: كلا وكلتا واثنان واثنتان، وإلى هذه أشار بقوله:

٣٢- بالألف ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا
٣٣- كَلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
٣٤- وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيْعِهَا الألفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره[1]. صالحا للتجريد وعطف مثله عليه، فقوله: (**بالألف ارفع المثنى**) يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قال رجلان، والزيدان قائمان.

وقوله[2]: (**وكلا**) يعني: أن كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن يشترط يعني أن كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى الضمير، وإلى ذلك أشار بقوله (**إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا**) وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول: قام الزيدان كلاهما، وقيده بإضافته إلى الضمير احترازا من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب

---

(١) يعرب المثنى بالحروف (رفعاً بالألف، ونصباً وجرًّا بالياء)، نحو: جاء الطالبانِ، ورأيت الطالبيْنِ، وسلّمت على الطالبَيْنِ.

(٢) يلحق بالمثنى في إعرابه كل ما دلّ على اثنين بزيادة، أو شبهها. فالزيادة، نحو: اثنان، وشبه الزيادة، نحو: كلا، وكلتا؛ لأنهما يشبهان المثنى في المعنى. وتفصيله فيما يأتي:

١- اثنان واثنتان، بدون اشتراط، نحو: جاء طالبان اثنان وطالبتان اثنتان، ورأيت طالبين اثنين وطالبتين اثنتين، ومررت باثنَي الطالبين وباثنتيهما.

٢- كلا وكلتا، وذلك بشرط إضافتهما إلى الضمير، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما.

فإن أضيفا إلى اسم ظاهر لزمتهما الألف وأُعْرِبَا بالحركات الأصلية المقدرة على الألف، نحو: جاءني كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، ورأيت كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، ومررت بكلا الطالبين وبكلتا الطالبتين. وسبب إعرابه بالحركات أنه أشبه المفرد في اللفظ.

٣- الأسماء المفردة التي وُضِعت على صورة المثنى، كأنْ يُسَمَّى رجلٌ: زَيْدَيْنِ.

حينئذ بحركات مقدرة بالألف، (**ومضافا**) حال من الضمير المستتر في (**وصلا**) وبمضمر متعلق بوصلا والتقدير: إذا وصل بمضمر في حال كونه مضافا إليه أي إلى الضمير. وقوله: (**كلْتَا كَذَاكَ**) أي: كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى الضمير، وفهم أيضاً من قوله: كلتا كذلك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضي التشبيه، وكلتا مبتدأ وكذلك خبره.

وقوله: (**اثْنَان وَاثْنَتَان كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَان**) يعني: أن اثنين واثنتين يرفعا بالألف كالمثنى بغير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهما: ابنان وابنتان، وإنما حكم على كلا وكلتا واثنتين أنها ليست بمثناه حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد، وعطف مثلها عليها.

وقوله: (**وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيْعِهَا الألفْ جَرًّا وَنَصْبًا**) يعني[1]: أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جمع ما ذكره، فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو: مررت بالزيدين والاثنين كليهما، ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما.

وقوله: (**بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلفْ**) يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها بالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: قد ألف، والياء فاعل بتخلف، والألف مفعول به، وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على إسقاط الخافض أي في جر ونصف، ويجوز أن يكونا مصدرين في وضع الحال والتقدير، في حال كونه هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف.

ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم[2] وما ألحق به، وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٥- أَو ارْفَعْ بوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصب ... سَالمَ جَمْعِ عَامرٍ وَمُذْنب
٣٦- وَشِبْه ذَيْنِ وَبِه عشْرُوْنَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأهْلُوْنَا
٣٧- أُولُو وَعَالَمُوْنَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرْضُوْنَ شَذَّ وَالسِّنُونَا
٣٨- وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

---

(١) أي: إنّ الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب، وأن ماقبل الياء لايكون إلا مفتوحاً، نحو (رأيت الزيدَيْنِ كلَيْهما) و (مررتُ بالزّيدَيْنِ كليهما)، واحترز بذلك عن ياء الجمع، فإنّ ما قبلها لايكون إلا مكسوراً، نحو (مررتُ بالزّيدِينَ).

(٢) **جمع المذكر السالم**: هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخره، مع سلامة بناء مفرده.

المراد بسلامة بناء مفرده أن يكون الجمع مطابقاً مفرده في حركاته، وترتيب حروفه، واتصال بعضها ببعض، نحو: مُسْلِم ومُسْلِمُون، ومُعلِّم ومُعَلِّمُون.

يعني: أن جميع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء[1]، ولما كان على نوعين: أحدما اسم ويشترط في مفرده أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف مذكرا عاقلا خاليا من التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين: الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني وهو مذنب.

---

(١) **علامات إعرابه**: يعرب جمع المذكر السالم بالحروف: رفعاً بالواو، ونصباً وجرًّا بالياء.

ما يجمع جمع مذكر سالم

١- الاسم الجامد

شروطه: هي أن يكون (علماً)، (لمذكر)، ولـ(عاقلٍ)، (خالياً من تاء التأنيث)، وخالياً (من التَّركيب)، نحو: عامر: عامرون، ومُحَمَّد: مُحَمَّدون.

ما يخرج من الشروط

يخرج من الشروط ما يأتي:

١- اسم الجنس، نحو: رجل، وفرس؛ لأنه ليس بعلم، إلا إذا صُغِّر جاز جمعه، نحو (رُجَيْل: رُجَيْلُون)، لأنه وَصْف، فهو بمنزلة قولك: رجلٌ صغيرٌ.

٢- العلم المؤنَّث، نحو: فاطمة، ومريم؛ لأنه ليس بمذكر.

٣- العلم غير العاقل، نحو (دَاحِس، ولاحِق) لأنهما علمان لفرس، ونحو: (واشِق) لأنه علم لكَلْب.

٤- العلم المذكَّر المختوم بالتاء، نحو: طلحة، وحمزة.

٥- العلم المركَّب.

٢- الصِّفة

شروطها هي: أن تكون (صفةً)، (لمذكر)، و(لعاقلٍ)، و(خالية من تاء التأنيث)، و(ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاء)، و(لا من باب فَعْلان فَعْلَى)، و(لا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث)، نحو: مُذْنب: مُذْنِبونَ، ومُؤْمِن: مُؤْمِنُونَ، وخَائف: خَائِفُونَ.

ما يخرج من الشروط

يخرج من شروط الصفة ما يلي:

١- صفة المؤنث، نحو: حَائِض، ومُرْضِع.

٢- صفة المذكر غير العاقل، نحو: سَابِق؛ لأنه صفة للفرس.

٣- صفة المذكر العاقل المختومة بتاء التأنيث، نحو: عَلامَة.

٤- ما كان على وزن (أَفْعَلَ) الذي مؤنثه (فَعْلاءُ)، نحو: أَحْمَر: حَمْرَاء.

أمَّا أَفْعَل الذي مؤنثة فُعْلى فَيُجمع جمع المذكر السالم، نحو: أَفْضَل مؤنثه فُضْلَى؛ تقول في جمعه: أَفْضَلُون.

٥- ما كان على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو: سَكْرَان: سَكْرَى.

٦- ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: صبور، وعجوز، وسقيم، وجريح.

وقوله: (**وَشِبْهِ ذَيْنِ**) يعني وشبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع، وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند بعضهم، و(**سالِم**) جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضاً من باب التنازع.

وقوله (**وَشِبْهِ ذَيْنِ**) مجرور عاطفًا على (**عَامِرٍ وَمُذْنِبِ**) والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما.

وقوله: (**وَبه عشْرُوْنَا... وَبَابُهُ أُلْحِقَ**) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب[1] وَذكر منها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه،

---

(١) يلحق بجمع المذكر السالم كلُّ ما جاء على صورته، و لم يستكمل الشروط، وذلك على النحو الآتي:

١- اسم الجمع، وهو: ما لا مفرد له من لفظه، نحو: أولو، وألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين.

٢- ما لا يعقل، نحو (علّيون) جمع (علّي)، وهو اسم لأعلى الجنّة.

٣- اسم الجنس الجامد، نحو (أَهْلُونَ، وَأَرَضُونَ، وعَالَمُونَ، وسِنُون وبابه).

والمراد بباب (سَنَة - سِنُونَ) هو: كل اسم ثلاثي حُذفت لامه وعُوّض عنها هاء التأنيث، و لم يجمع جمع تكسير، نحو: مئين جمع مائة، و ثُبين جمع ثُبَة، وعضين جمع عِضَة، و سنين جمع سَنَة.

فَإِنْ جُمع جمع تكسير لم يلحق بجمع المذكر السالم، نحو: شياه، وشفاه، جمع شَاةٌ، وشَفَةٌ.

وإن كان العوض عن المحذوف غير (الهاء) نحو: اسم، وأخت، أو لم يعوّض عنها، نحو: دَمٌ، ويَدٌ؛ فإنها لا تلحق بجمع المذكر السالم.

٤- الأسماء المفردة التي وُضعت على صورة جمع المذكر السالم، كأن يُسَمَّى رجلٌ: زَيدِينَ، أومُحَمَّدِينَ، أو سعدون.

لغات العرب في إعراب (سنين وبابه)

للعرب في اعراب (سنين وبابه) أربع لغات، هي:

١- أن تعرب بالحروف رفعاً بالواو، ونصباً وجرًّا بالياء. وهذه هي اللغة المشهورة.

٢- أن تعرب إعراب (حِينَ، غِسْلِينَ) فتلزمها الياء في جميع أحوالها الإعرابية، وتُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة على النون، كما في قوله: ﴿اللهُمَّ اجعلها عليهم سنينًا كَسنينِ يوسفَ﴾ حيث وردت (سنيناً) الأولى منونة والثانية مجرورة بالكسرة، و لم تحذف النون مع أنها مضاف، فدل ذلك على أنهما أعربتا بالحركات الأصلية الظاهرة

على النون، وورد كذلك قول الشاعر:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

الشاهد فيه: قوله (سنينَه) حيث وردت معربة بالفتحة الظاهرة على النون مع لزومها الياء، و لم تحذف النون مع أنها مضاف، فدل ذلك على إعرابها بالحركات الأصلية الظاهرة على النون.

وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين، ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، (**والأهلون**) وهو جمع غير مستوف للشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة، و(**أولو**) وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، و(**عالمون**) وهو أيضاً اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعا لعالم لأن عالما أعم: و(**عليون**) اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، و(**أرضون**) جمع أرض، وقوله: (**شذ**) راجع إلى أرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كثبة وعدة، ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم: أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير: وأرضون في حال كونه شاذا، والسنون وبابه يني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين، وثبين، ومئين. وقوله: (**وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ**) الإشارة بذلك إلى سنين وبابه أنه قد يستعمل باب سنين استعمالَ حين فيلزم فيه الباء ويعرب بالحركات الثلاث في السنون ولا تحذف النون للإضافة، وفهم من قوله: (**قد يرد**) أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم[1]: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينَ يُوسُفَ" في إحدى الروايتين.

وقوله: (**وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ**) يعني أن هذا الاستمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله[2]: [الطويل]

---

(١) أوردت بعض كتب النحو -كالأشموني- الحديث بالصورة المذكورة لكن البخاري أورده في كتاب التفسير عن ابن مسعود بلفظ: "اللهم أعنّي عليهم بسبع كسبع يوسف" وعلى ذلك فلا دليل فيه، انظر "فتح المبدي ج٣ ص١٩٣".

الشاهد في الحديث: مجيء كلمة "سنين" فيه مرتين ملتزمة الياء ومعربة على آخرها بالحركات الأصلية، فهي في الأولى منصوبة ومنونة "سنينا" وفي الثانية مجرورة بالكسرة على النون في "كسنين يوسف" وقد جاءت على اللغة غير المشهورة.

لكن للحديث رواية أخرى، هي: "اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف" وعلى هذه الرواية يكون قد جاء على اللغة الفصحى في إعراب جمع المذكر السالم فحذف التنوين من الكلمة أولا، وحذف النون منها ثانيا للإضافة.

(٢) **قائله**: للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامي بدوي من شعراء الدولة الأموية. من قصيدة ذكرها العيني في المقاصد النحوية ١/ ١٧٠، وقد ذكره ابن الشجري في أماليه، ولم ينسبه ٢/ ٥٣، وكذا فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١١. والبيت في اللسان مادة "سنه"، وفي المفصل نسب الزمخشري البيت إلى سحيم.انظر: ابن الناظم ص١٩، وابن هشام ١/ ٤١، وابن عقيل ١/ ٣١، والأشموني ١/ ٣٧.

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

ثم قال:

٣٩- وَنُوْنَ مَجْمُوْعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

يعني: أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، وقيل: هو مختص بالضرورة، كقوله[1]: [الوافر]

=

الشرح: "دعاني" اتركاني. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرئ القيس: قفا نبك... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنين حقيقة.

"نجد" اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق "سنينه" جمع سنة، والمراد العام المجدب، "شيبا" بكسر الشين جمع أشيب، وهو المبيض من الرأس "شيبتنا": من شيب -بالتشديد يشيب تشييبا- "مردا" جمع أمرد، وهو الذي لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركاني يا خليلي من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجدب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبتنا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: "دعاني" فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به "من نجد": متعلق بدعا، "فإن" الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب، "سنينه" اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه، "لعبن" فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة في محل رفع خبر إن، "بنا" جار ومجرور متعلق بلعب، "شيبا" حال من الضمير المجرور بالباء، "وشيبتنا" الواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن، "مردا" حال من المفعول الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين في الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات في النون كما في غسلين ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء في قوله عليه الصلاة و السلام: "اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف"، وتميم أيضا يجعلون الإعراب في النون ولكن لا ينونونها فيقولون: سنينُ وسنينَ وسنينِ جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة؛ لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

(١) **البيت قائله**: سحيم بن وثيل الرياحي من مقطوعة له في ديوان جرير وكان عبدا حبشيا وكان فصيحا بليغا وكان قد اتهم ببنت مولاه فقتله.

الشرح: وأنشده الزمخشري والجوهري: وماذا يدّري الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال: ادراه يدريه إذا ختله وخدعه.

الإعراب: "وماذا" ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر، "يبتغي" فعل مضارع، "الشعراء" فاعله، "مني" جار ومجرور متعلق بيبتغي والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "وقد" الواو حالية وقد حرف تحقيق، "جاوزت" فعل وفاعل، "حد" مفعول به، "الأربعين"

وماذا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وقد جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

وقوله:

٤٠- وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

يعني: أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها كثير وفتحها قليل، قيل: وهي لغة مع الياء، وقيل: مطلقًا.

وقوله: (**فَانْتَبِهْ**)، أي: فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية.

ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

٤١- وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

٤٢-كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

يعني: أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول: مررت بالهندات، ورأيت الهندات، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملا عن جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه، وقدم الجر لأنه النصب محمول عليه.

وقوله:

كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان:

الأول: أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه وإليه أشار بقوله: كذا أولات، يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الثاني: ما سمي به من جمع المؤنث السالم وإليه أشار بقوله: (**وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ... الخ**) فتقول في رجل اسمه هندات: هذا هندات، ومررت بهندات، ورأيت هندات، كما

=

مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا، وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون.

الشاهد: في قوله "الأربعين" فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرها للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ١/ ٥٠، وابن عقيل ١/ ٣٤، والأشموني ١/ ٢٩، والسيوطي ١/ ١١، وداود، والشاطبي، والسندوبي، والاصطهناوي، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١١، والشاهد ٥٨٦ في خزانة الأدب، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٤٩، والمبرد في المقتضب ٣/ ٣٣٢.

كان قبل التسمية، ومنه أذرعات: اسم موضع بالشام وذاله معجمة، فأولات: مبتدأ وخبره كذا، والذي: مبتدأ، وصلته اسما قد جعل، وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول، اسما: مفعول ثان يجعل، وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، وذا: مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، وقبل: خبره، وفيه: متعلق بقبل، والتقدير: والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة وغليه أشار بقوله:

٤٣- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

يعني: أن الاسم الذي لا ينصرف يجر الفتحة، ولم يذكر النصب لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطا بأن لا يضاف ولا يدخل على أل أشار إلى ذلك بقوله: (**مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**) فشملت (**أل**) الزائدة نحو اليزيد، وغير الزائدة نحو الأحسن، ومعنى (**ردف**) تبع، قوله: (**وجر**) يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول، و(**ما**) في موضع رفع نائبه عن الفاعل، ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به، وما في قوله: (**مَا لَمْ يُضَفْ**) ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله:

٤٤- وَاجْعَلْ لنَحْوِ يَفْعَـلانِ النُّونَـا رَفْعًـا وَتَـدْعِينَ وَتَسْـأَلُونَا

٤٥- وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِـي مَظْلَمَـهْ

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وفهم من قوله: (**لنحو**) أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن (**يفعلان**) شامل لما ألفه ضمير نحو: الزيدان يفعلان، ولما ألفه علامة التثنية نحو: يفعلان الزيدان، على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالتاء فإنه شبيه بيفعلان، ويكون أيضاً ألفه ضميرا نحو: أنتما تفعلان، وعلامة التثنية نحو: تفعلان الهندان، وأما (**تسألون**) فيكون واوه ضميرا نحو: أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه، وواو يفعلون يكون ضميرا نحو: الزيدون يفعلون، وعلامة جمع نحو: يفعلون الزيدون، وأما (**تدعين**) فلا تكون ياؤه إلا ضميرا، فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ، والنون مفعول أول بـ (**اجعل**)، و(**رفعا**) مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون، وقوله: (**وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ**) أي علامة، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: (**كَلَمْ**

تَكُوْنِي)، ومثال للنصب وهو قوله: **(لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ)** يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح.

واعلم أن علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدا بالأسماء المعتلة فقال:

٤٦- وَسَمِّ مُعْتَلا منَ الأسْمَاء مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِيْ مَكَارِمَا
٤٧- فَالأوَّلُ الإعْرَابُ فِيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨- وَالْثَّان مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْضًا يُجَرْ

يعني: إن كان من الأسماء حرف إعرابه ألفا قبلها فتحة لازمة كالمصطفى، أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى يسمى معتلا، وليس من الأسماء ما حرف إعرابه، وأو قبلها ضمة، وما موصولة مفعول أول بسم، ومعتلا مفعول ثان من الأسماء متعلق بسم، وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول لأجله، ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعراف ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب يعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ويسمى مقصورا، وقد نبه على ذلك بقوله:

(فَالأوَّلُ الإعْرَابُ فِيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا)

ثم نبه على القسم الثاني بقوله:

(وَالْثَّان مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْضًا يُجَرْ)

يعني[1]: أن القسم الثاني من العتل يسمى منقوصا، وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها في الياء نحو: رأيت القاضي، وتنوي فيه الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلها في الياء نحو: قام القاضي، ومررت بالقاضي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

---

(١) **الفعل الصحيح الآخر، والمعتل الآخر**

الصحيح الآخر: هو ما لم يكن آخره حرف العلّة، نحو: (يذهبُ، يسألُ، يمدُّ).

و المعتل الآخر: هو ما كان آخره حرف العّلة (الألف، أوالواو، أوالياء)، نحو: يسعى، يدعو، ينوي.

علامات اعراب الفعل المضارع المعتل، كالآتي:

١- إذا كان مرفوعًا، فعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو، أو الياء، أو الألف، نحو: يدعُو، ويرمي، ويخشَى.

٢- إذا كان منصوباً، فعلامة نصبه الفتحة الظاهرة إذا كان في آخره واو، أو ياء، نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ. أمَّا إذا كان في آخره ألف فعلامته الفتحة المقدّرة (للتعذّر)، نحو: لن يَخْشَى.

٣- إذا كان مجزوماً، فعلامة جزمه حذف حرف العلة سواء أكان آخره واواً، أو ياءً، أو ألفًا، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ.

٤٩- وَأَيُّ فعْلٍ آخــرٌ منْــهُ أَلــفْ أوْ وَاوٌ أوْ يَاءٌ فَمُعْــتَلا عُــرِفْ
٥٠- فَالألفَ انْوِ فِيه غَيْــرَ الْجَــزْمِ وَأَبْد نَصْبَ مَا كَيَــدْعُو يَرْمِــي
٥١-والرَّفعَ فيهما انْوِ واحذفْ جازِمَا ثلاثَهُنَّ تَقــضِ حُكمًــا لازِمَــا

يعني أن المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسامك ما أخره ألف نحو: يخشى، وما آخره واو نحو:يغزو، وما آخره ياء نحو: يرمي، وجميع ذلك يسمى معتلا. و(**أي**) فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية، و(**آخرٌ منْهُ أَلفْ**) جملة، من مبتدأ، وخبره مفسرة للضمير المستتر في كان الشأنية المقدرة، ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والفاء جواب الشرط، وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل، ومعتلا حال منه مقدم عل عامله.

وقوله: (**فَالألفَ انْوِ فِيه غَيْرَ الْجَزْمِ له**) يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زيد يرضى ون يخشى فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء.

وقوله: (**وَأَبْد نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي**) يعني أن ما آخره واو كيدعو، أو ياء كيرمي، يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ومعنى أبد أظهر، وما موصولة وصلت٩ها كيدعو، ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف.

وقوله: (**والرفع فهما أنو**) يعني أن الرفع ينوي في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء، والرفع مفعول مقدم بانو.

وقوله: (**واحذفْ جازِمَا ثلاثَهُنَّ ... الخ**) يعني أن هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لم يخش، ولم يغز، ولم يرم، وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف، وثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازما محذوف تقديره للأفعال، وتقض مجذوم على جواب الأمر، وحكما مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول مطلق إن جعلته بمعنى تحكم كأنه قال: تحكم حكمًا لازمًا.